تنشر «الحياة» صفحة بريد كاملة كل ثلثاء وجمعة. وهي ترحب برسائل قرائها (خصوصاً عبر البريد الإلكتروني) وتنشر منها ما لا يتعارض وقوانين النشر وما يحفظ حرية الرأي في آن. وتحتفظ «الحياة» بحق تنقيح الرسائل واختصارها. وتعتذر عن عدم رد ما لا ينشر. الرجاء توجيه الرسائل بواسطة الفاكس او البريد الى مكاتب «الحياة» الواردة عناوينها وارقامها في اسفل صفحة الرأي.

bareed@alhayat.com

يرجى أن تحمل الرسائل الاسم والعنوان والهاتف. وتتعهد «الحياة» حفظ سريتها لمن لا يرغب في التصريح.

"سايكس - بيكو". . . أنقذت العرب من تقاسم تركي وايراني

أعادت تداعيات سقوط النظام العراقي الى التداول مصطلح «سايكس – بيكو» الشهير. والناس يذكرون هذا المصطلح بالترادف مع الذم والقدح، واعتباره بداية مأساة العرب وتمزيقهم الى دول، والواقع هو العكس بالضبط. فالسيدان مارك سايكس، البريطاني، وجورج بيكو، الفرنسي، كانا يمثلان حكومتيهما، بريطانيا العظمى وفرنسا، الخارجتين منتصرتين من الحرب العالمية الأولى، ووقعا اتفاقية رتبت أوضاع الأقاليم التي كانت ضمن ممتلكات الامبراطورية العثمانية المنهارة.

وإذا أمعنا النظر في وضع هذه الأقاليم منذ فجر التاريخ الى تاريخ هذه المعاهدة لم تكن هذه الأقاليم يوماً دولة واحدة في العصور السابقة، بل كانت أقاليم تابعة لأمبراطوريات سادت ثم بادت، بدءاً من الامبراطورية البابلية الأولى، ثم الاشورية، وبعدها البابلية الثالثة، تبعتها الفارسية ثم اليونانية (امبراطورية الاسكندر)، ثم الفارسية الساسانية، وأخيراً الإسلامية بعد الفتح الإسلامي. ولم تدم سيادة العرب على الامبراطورية الاسلامية سوى تسعين عاماً في الخلافة الأموية، وبضعة أعوام من الخلافة العباسية. ثم ساد الفرس، وبعدهم الأتراك، فالمغول، فالقبائل التركمانية، فالأتراك العثمانيون الى حين سقوطهم في الحرب العالمية الأولى. وطوال هذه المدد التاريخية لم تكن هناك دولة عربية واحدة، كما يتصور من يعتقدون انه كانت هناك دولة عربية تمتد من المحيط الى الخليج، وقسم هذه الدولة السيدان سايكس وبيكو. فهذا الاعتقاد غير صحيح.

والواقع ان اتفاقية سايكس – بيكو خدمت العرب، وقدمت لهم دولاً لم يكونوا قادرين على إنشائها بجهودهم الذاتية. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة ظهرت تركيا الحديثة، بقيادة مصطفى كمال أتاتورك دولة فتية قوية تمتلك قوة عسكرية لا يستهان بها، واستطاعت أن تطرد اليونانيين من الأراضي التركية، وهددت المدن اليونانية نفسها، ولا تخفي رغبتها في إعادة احتلال العراق.

ومن جهة أخرى كانت الدولة الإيرانية في مرحلة نهوض، بعد استيلاء العسكري رضا شاه على السلطة، وانشاء أسرة بهلوي الحاكمة والاستيلاء على اقليم خوزستان. وكان العرب منهمكين في صراع داخلي شديد، وكانت مصر تحت النفوذ البريطاني. ولولا اتفاقية سايكس – بيكو التي أوجدت للعرب الكيانات الحالية، لتقاسم الأتراك والإيرانيون أرض الامبراطورية العثمانية، ولعادت الشعوب العربية أجزاء من أقاليم تابعة لإيران وتركيا، على ما حصل في الاسكندرون وخوزستان.

لندن – سردار البياتي

شيء من اتحادهم. . . على رغم رابطتنا وعداواتهم

قرأت الخطوط العريضة لمشروع دستور الاتحاد الأوروبي. ولم تكن أوروبا تعنيني كثيراً وأنا أقرأ الموضوع، إنما كان تفكيري ينصب عما يقال عن تعديل ميثاق الجامعة العربية، والحلول العملية لتحقيق نوع من الاتحاد يربط الدول العربية اقتصادياً وأمنياً وسياسة خارجية. وأقول الحق: لقد وجدت في مشروع الدستور الأوروبي وثيقة صالحة تدرسها الجامعة والحكومات العربية، وأمل جداً أن يتناول الإعلام العربي المشروع بالاهتمام والتحليل، ومقارنته بالمشاريع العربية للوحدة السياسية والاقتصادية التي تنام في محفوظات الجامعة العربية ومكاتب الجامعة ونفض الغبار عنها، وإعادتها الى الواجهة للدراسة والنقاش، خصوصاً في الظروف التي تمر بها الأمة العربية بعد احتلال العراق، وما يصدر في الوقت الراهن من تصريحات عربية رسمية في ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية.

أعرف أن ما حققته أوروبا في هذا المجال بعيد عما كان يحلم به العرب. ومجرد التفكير في صلاحية المشروع الأوروبي الجديد للدول العربية قد يطرد النوم عن دعاة الانفصال والتمزق في عالمنا العربي. لا أحد اليوم يدعو الى دولة عربية واحدة أو فيديرالية عربية. ولكن اتحاد قائم على رغبة الشعب العربي في بناء مستقبل واحد، وتحقيق الأهداف العربية المشتركة، وتنسيق السياسات العربية في المجالات الاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسة الخارجية والدفاع المشترك، مع التشديد على احترام المبادئ الدولية في الحريات الفردية وحقوق الانسان وديموقراطية الحكم. وانشاء محكمة عربية عليا إلزامية لفض المنازعات بين الحكومات، وبينها وبين الاتحاد، واستئناف قضايا الأفراد ضد حكوماتهم في ما يتعلق بدستورية القوانين واللوائح وأحكام المحاكم الوطنية. ويجب تطمين المتخوفين فيؤخذ في الحسبان سيادة الدول العربية الأعضاء، والحفاظ على هوياتها وأنظمتها السياسية والدستورية، ومسؤولية الأمن الداخلي فيها، وتطبيق مقررات الاتحاد وقرارات المحكمة العليا.

أود أن أقول ان ما أتمناه للعرب هو نوع من الاتحاد شبيه بما يقترحه المشروع الجديد للاتحاد الأوروبي، مع العلم ان ما يربط العرب أكثر مما يربط الدول الأوروبية التي تختلف لغاتها وثقافاتها وتاريخها، وعاشت طوال قرون في حروب بعضها ضد بعض، وعداوة مستمرة، وانقسامات مذهبية ودينية وسياسية.

لندن – بشير إبراهيم

نشر. . . غير أصلي

في أول الشهر الجاري ارسلت مقالة لصحيفة «الحياة» في خصوص السيدة فيروز وزياد بعنوان: «فيروز ساكنة العالي قبل زياد... اسطوانة الاعلام المشروخة»، موقعة باسم نسرين. ونشرت «الحياة» المقالة تحت باب رسائل القراء (بريد) يوم الاثنين (في ٧ حزيران/ يونيو). ولكن بعد تغيير عنوان المقالة بالكامل، وتغيير وحذف ما ليس بقليل من المقالة من دون الاشارة الى ان الصحيفة عدلت المقالة! كان يجب الاشارة الى ان المقالة عدلت، وان هذه ليست المقالة الاصلية. وما زاد الطين بلة ان حتى اسمي حرّف! فأنا وقعت باسم نسرين فقط، وليس باسم نسرين عطا، كما نشر في «الحياة». فما هذا؟ هل اصبحت «الحياة» تخترع اسماء للناس على كيفها؟ ولماذا نشر عنوان بريدي الالكتروني؟ انا اطالب «الحياة» بتصحيح الخطأ. وشكراً. مع خالص تحياتي.

نسرين ولكن ليس عطا

المحرر:

لو قرأت السيدة «نسرين ولكن ليس عطا» الزاوية بأعلى صفحة البريد، الى يمين القارئ، لادخرت رسالتها، وسخريتها (وهي محل ترحيب)، وجوابنا، الى مسألة تليق بها. ففي الزاوية ان للصحيفة «حق تنقيح الرسائل واختصارها». وهذا جزء من العقد بين اصحاب الرسائل وبين «الحياة». وأوسعت الصفحة نحو خُمسها لمقالة السيدة. وهذا قلما تحظى به الرسائل الكثيرة الاخرى. وبعضها، وهو اكثر عدداً من الرسائل التي تنشر للأسف، لا ينشر، لا «معدلاً» ولا «مبتلاً»، على ما تكتب السيدة («زاد الطين بلة»)، ولا غير معدل او مبتل. ويتناول التنقيح العنوان، فيما يتناول.

وجاء في الزاوية التي لم تقرأها صاحبة الرسالة العاقبة رجاء «ان تحمل الرسائل الاسم والعنوان...» وتعهُد «الحياة» «لمن لا يرغب في التصريح»، اغفال اسمه او إبداله باسم اصطلاحي. ولم تنزل «نسرين ولكن ليس عطا» عند رجاء الصحيفة. فلم تذكر اسماً وشهرة، ولم تدعُ الى اغفال اسمها، على ما يفعل بعض اصحاب المقالات من القراء. فلم يخمن المحرر في اغفال الكاتبة (او الكاتب؟) شروطاً على نشر رسالتها الممتعة.

ولكن هل نشر رسالتها، في هذه الصفحة، انتهاك لارادات سامية مطوية؟

ادعاءات في صناعة الإنقلابات. . . لا وجه حق فيها

أصاب المقدم الركن إبراهيم عبدالرحمن داود نصف الحقيقة عندما قال انه كان قائد انقلاب ١٧ تموز (يوليو) في العراق. بالفعل لم يكن حزب البعث قادراً على القيام بانقلاب في قسم جمع النفايات بدائرة أمانة العاصمة. فلم يمتلك حزب البعث قوة سياسية أو عسكرية تذكر في عام ١٩٦٨.

لكن ابراهيم عبدالرحمن داود لم يكن صادقاً حين قال انه كان يجهل، حين نصّب أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، انه كان يتعامل مع البعث. فقد كان شرطه على البكر ألاّ يتصدر هذا الحزب الواجهة. فالمقدم ابراهيم عبدالرحمن داود كان يتصور ان الغطرسة التي يتبختر بها تعوض فقدانه الذكاء والفطنة. لنسأل: هل كان لابراهيم عبدالرحمن داود برنامج سياسي؟ هل كان ينوي اجراء انتخابات وإعلان نظام دستوري برلماني وهو يدرك أن أحداً لن ينتخبه؟ هل كان لديه برنامج أكثر من منحه نفسه رتبة فريق ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، ووزارة الدفاع، وعضو مجلس قيادة الثورة؟

ولم يكتف المقدم داود بهذا. فاختلق في معرض تبرير خيانته لعبدالرحمن عارف، تهماً يصعب تصديقها، ناهيك عن اثباتها. فعلى سبيل المثال اتهم عبدالرحمن عارف بتلقي الرشاوى، وعمد الى تزوير التاريخ ظناً منه ان هذا سيزيد من صدقيته. فاتفاقية «ايراب» النفطية مع فرنسا وقعتها حكومة طاهر يحيى (الذي يتهمه بالفساد). وبعدها بشهر وقعت الحكومة نفسها مع شركة فرنسية اتفاقية استثمار الكبريت، في وقت كان مساعد وزير الخزانة الأميركية، روبرت اندرسون، يحمل رسالة من صديقه جمال عبدالناصر (من أيام كيرميت روزفلت ومايلز كوبلاند وبيل ليكلاند) الى عبدالرحمن عارف توصيه بتوقيع الصفقة مع شركة بان – أميركان التي يترأسها اندرسون. ولم يخلُ اندرسون من دعم داخلي عراقي. فقد كان من مساندية وزير النفط الأسبق، عبدالعزيز الوتار، ورجل الأعمال، لطفي العبيدي، وربما وزير الدفاع الأسبق، عبدالعزيز العقيلي. وكان أحمد حسن البكر بين حضور حفلة العشاء التي أقامها لطفي العبيدي في فندق بغداد لأندرسون. وفق هذا وقعت حكومة طاهر يحيى اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي لتقديم المساعدة الفنية لشركة النفط الوطنية واستثمار حقول الرميلة. فلو كان عبدالرحمن عارف وطاهر يحيى يبحثان عن الرشاوى، فلماذا وقعا هذه الاتفاقيات في الوقت الذي كان روبرت اندرسون يوزع الدولارات الأميركية؟ أي ان انقلابيي ١٧ تموز كانوا مع توقيع العقود مع الأميركيين؟ وما هي صلة المقدم عبدالرزاق سعيد نايف (شريك ابراهيم عبدالرحمن داود في انقلاب تموز ١٩٦٨) بلطفي العبيدي؟ قام البعثيون بتعذيب طاهر يحيى، وبعض قادة القوميين، لمعرفة قصة الرشاوى ولم تثبت التهمة. ولا نقول هذا دفاعاً عن القوميين، أو عن طاهر يحيى أو عبدالرحمن عارف، بل كي تعرف الحقائق، وننصف خصومنا وأصدقاءنا.

ولم يكتف المقدم ابراهيم عبدالرحمن داود بهذه التهم، بل ادعى ان عارف عبدالرزاق كان قائداً للقوة الجوية عندما هرب منير روفا بطائرة الميغ – ٢١ الى اسرائيل. ولي مع عارف عبدالرزاق خلافات منشورة حول قراءة التاريخ، وحول اتجاهه السياسي، لكن الانصاف يلزمني ان أقول ان عارف عبدالرزاق كان معتقلاً في تلك الفترة بسبب نجاح المقدم ابراهيم عبدالرحمن داود في احباطه محاولته الانقلابية في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٦.

وعلى رغم ان من المعروف أن فشل المحاولة الانقلابية الأولى لعارف عبدالرزاق في عام ١٩٦٥ يعود الى رفض سعيد صليبي التعاون معه يطلع علينا ابراهيم عبدالرحمن داود بالادعاء بأنه هو الذي قضى عليها. ومن العسير أو المحال التأكد من وجود عبدالرحمن داود في دار الاذاعة عندما قتل عبدالكريم قاسم ورفاقه. فالقصة التي يرويها عن الحديث بين عبدالسلام عارف وعبدالكريم قاسم غير صحيحة في معظمها. فقد قام كثير من الحاضرين اثناء تلك العملية بنشر ما حدث، ونفوا ان تكون هناك محاكمة، فضلاً عن كوني أحد القلائل الذين يمتلكون تسجيلاً للحديث الذي دار بين قادة الانقلاب وبين عبدالكريم قاسم. ولا صحة اطلاقاً لما ذكره ابراهيم عبدالرحمن داود من أن طه الشيخ أحمد هتف: «يحيا الحزب الشيوعي العراقي». والواقع انه، عند إطلاق الرصاص، هتف عبدالكريم قاسم بصوته ذي النبرة العالية: «يحيا الشعب». وما أخشاه ان ابراهيم عبدالرحمن داود يردد القصص التي ذكرتها في حينها اجهزة الانقلاب الإعلامية، ولا يبدو على علم بما نشره كثيرون، من بعثيين وقوميين (ومنهم خليل ابراهيم حسين وهو أحد حلفاء عبدالسلام عارف)، عن عبدالكريم قاسم، وتراجعهم المستمر عن القصص التي رووها عنه سابقاً. فعبدالكريم قاسم هو الذي فرض عبدالسلام عارف على اللجنة العليا للضباط الأحرار. وعبدالسلام عارف والقوميون هم الذين تآمروا على عبدالكريم قاسم، وليس العكس. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، محاولة عبدالسلام عارف الانقلابية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨، ومحاولة عبدالسلام عارف اغتيال عبدالكريم قاسم في مكتبه في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٨، ومحاولة العقيد أحمد حسن بكر التكريتي الانقلابية في تشرين الأول ١٩٥٨، ومحاولة صالح مهدي عماش اغتيال عبدالكريم قاسم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨، ومحاولة رشيد عالي الانقلابية في تشرين الثاني ١٩٥٨، ومحاولة الشواف الانقلابية في آذار (مارس) ١٩٥٩، ومحاولة الشيوعيين الانقلابية في حزيران ١٩٥٩، ومحاولة مدحت (شقيق رفعت الحاج سري) اغتيال عبدالكريم قاسم في تشرين الأول ١٩٥٩. وتبع كل هذه المؤامرات محاولة الاغتيال الدموية التي تعرض لها عبدالكريم قاسم في شارع الرشيد في تشرين الأول ١٩٥٩. بل ان عارف عبدالرزاق قال انه فكر في التخطيط لانقلاب جديد على عبدالكريم قاسم فور الافراج والعفو عنه، واعادته الى منصبه العسكري مع كامل حقوقه. وفي الواقع كان هذا سلوك البعثيين والقوميين، حين لم ينفع معهم عفو أو رحمة. فالوصول الى السلطة كان هدفهم الوحيد.

ولننظر (بحسب ما كتبه أعداء عبدالكريم قاسم) الى اسلوب معالجته للصراع مع عبدالسلام عارف. كل ما قام به قاسم هو انه ترك عبدالسلام عارف يهذر الى أن أصاب الهذر السياسي مقتلاً منه. وعندما اكتشف ان عبدالسلام عارف يحاول تدبير انقلاب عليه أعفاه من منصب النائب العام لقائد القوات المسلحة. وعندما انعدم الانسجام بين عارف والوزراء، أعفاه من المنصب الوزاري. وتصرف قاسم بهدوء وكياسة. اي أن عبدالكريم قاسم ترك منافسه يدمر نفسه بنفسه. هل هذه تصرفات مجنون أو متآمر؟ أم هذه براعة سياسية؟ عدا ذلك فإن عبدالسلام عارف قام بتصرفات، وألقى خطابات هوجاء أدت الى ابتعاد حتى انصاره عنه. ولنذكر بما نقله الديبلوماسي البريطاني، ساموبل فول، الى حكومته عن السياسي والوزير القومي، صديق شنشل، بعد إقالة عارف من الحكومة. يقول شنشل عن عبدالسلام عارف:

«... كان كارثة في السلطة إذ كانت عقليته ونظرته كجندي يقود مفرزة صغيرة، ولا يمتلك الإدراك السياسي أو كيفية التصرف سواء مع الأجانب أو مع زملائه. ونظراً لقدرته المحدودة وتسرعه وتصريحاته العامة غير المقبولة، فقد أصيب الجهاز الحكومي بشبه عجز. ولا يمكن ادارة البلاد من طريق شخص مثل عارف. والأسوأ من ذلك ان زملاء عارف في الحكومة، وبضمنهم رئيس الوزراء، لا يعلمون مطلقاً ما كان يدور في ذهنه أو ما سيقوم به، إذ أن هناك الكثير من التصرفات التي قام بها جاءت من دون موافقة رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء وكان من المؤمل ان اعفاءه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة سيقص أجنحته».

بل ان عبدالسلام عارف رد على طاهر يحيى التكريتي الذي طالبه بالتصرف بحكمة قائلاً: «أني مخبل ما يصير لي جارة، ما اكدر اتغير عوفوني لوحدي»، أي ما معناه بأنه مجنون لا ينفع معه شيء. وحدث ان ذهب والدي، عبدالجبار عبدالكريم لمقابلة الزعيم عبدالكريم قاسم في تلك الأيام، وسمع منه تلميحاً الى إقصاء عبدالسلام عارف من مناصبه، إذا ما استمر في تصرفاته. فذهب عبدالجبار عبدالكريم مباشرة الى عبدالسلام عارف لتحذيره اذا لم يعتدل في تصرفاته. فلم يصدقه عارف وقال عن قاسم، «ما يكدر يشيلني». فذهب بعدها عبدالجبار عبدالكريم الى أحمد حسن البكر، وطلب منه أن يؤثر في صديقه عبدالسلام عارف، وحذره العواقب. وفي الوقت نفسه لا يختلف أحد على هدوء وعقلانية عبدالكريم قاسم، وحسن تصرفه في أثناء خلافه مع عبدالسلام عارف. أما رأي شنشل بعبد الكريم قاسم فينقله لنا ساموبل فوفل عن صديق شنشل كما يلي: «أنا شخصياً معجب جداً بعبدالكريم قاسم... هناك الكثير مما لا يظهره قاسم عندما يتحدث الى الأجانب لأنه حذر من مثل هذه المناسبات ويقصر حديثه على القضايا المهمة فقط».

ولا أعرف بأي حق يدعي المقدم إبراهيم عبدالرحمن داود أن مهمة السيطرة على قصر الرحاب أوكلت اليه في ثورة ١٩٥٨. وفي الواقع أوكلت هذه المهمة الى سريتين كان يقودهما الرائد منذر سليم، والنقيب عبدالجواد حميد. وبعد تدقيقي في عدد من الكتب، وفي شهادات شهود عيان لم أجد أحداً يذكر اسمه، ربما بسبب صغر رتبته حينها، أو لغياب أي دور له في العملية. ووصفه مصرع العائلة يوحي بأنه كان بين الحاضرين. في الواقع انهال الرصاص على العائلة المالكة بعد أن أصابت رصاصة الملازم الأول مصطفى عبدالله. وكان هو أول من رد بإطلاق النار، وتبعه عبدالستار سبع العبوسي، وادعى العبوسي انه كان البادئ بإطلاق النار. وقد استغل بعضهم هذا الموضوع لتفسير سبب انتحاره سنة ١٩٧٠ ونشر الخرافات. ولدي دليل على ان سبب انتحاره يعود لاكتشاف ارتباطه بمحاولة انقلابية ضد نظام البعث. وهنا أدعو فاضل العساف الذي كان مديراً للشرطة العام، ليدلي بما يعرف في هذا الموضوع، خصوصاً أن المقدم إبراهيم عبدالرحمن داود أشار، في مقابلته مع «الحياة»، اليه في قضايا تستوجب الدفاع عن النفس.

وسلوك المقدم ابراهيم عبدالرحمن داود لا يخلو من غرابة. فهو يصر على تنصيب عبدالرحمن عارف رئيساً للبلاد، ثم يخونه وينقلب عليه. وهو يرفض ان يقبل بأحمد حسن البكر عضواً في مجلس قيادة ثورة من ٣٠ شخصاً بعد مقتل عبدالسلام عارف، ثم ينصبه بعد سنتين رئيساً للبلاد في مجلس قيادة ثورة من سبعة أشخاص في انقلاب يقوده هو! وهو يقول ان رفيقه في الانقلاب، عبدالرزاق سعيد نايف الذي اعتقل وتم تسفيره الى خارج العراق، لم يكن يدرك أن البكر وجماعته «لا يؤمن جانبهم». فلماذا أمن ابراهيم عبدالرحمن داود جانبهم، وسلمهم القصر الجمهوري، وأجلس البكر على كرسي الرئاسة؟

لنتفق مع إبراهيم عبدالرحمن داود في شأن كل ما قاله في حق عبدالرحمن عارف، ونسأل، هل تم اعدام شخص ما في عهده؟ هل قمع الأكراد أو الشيعة في عهده؟ هل قمعت القوى السياسية في عهده؟ دعني أذكر مثالاً واحداً جرى لي. كان الجو السياسي بين الشباب معادياً لحكومة عبدالرحمن عارف، بعد حرب حزيران، وكنت بعدها قضيت سنة واحدة طالباً في اعدادية الرصافي. وعندما التهبت التظاهرات في مصر، قررنا نحن الاضراب، والخروج في تظاهرة. وكان بين المحرضين أحد المدرسين، وهو محمد سعيد الصحاف (أبو العلوج ذاته). فخرجت في مقدم التظاهرة يتبعني حملة اللافتة المعادية للسلطة. وبعد مئات من الأمتار احاطت بنا الشرطة واعتقلتنا. وعند وصولي الى مركز الشرطة أعلنت عن هويتي، فتم الاتصال بعمي (لوجود والدي بالاردن)، فاستلمني متأكداً من سلامتي. فماذا حدث لبقية الطلاب ممن لم يكن والدهم ضابطاً كبيراً أو ممن لم يمتلكوا رقم هاتف سعيد صليبي؟ تم الافراج عنهم بعدي بساعة، أو ساعة ونصف الساعة!

ولولا قيام عبدالسلام عارف بالاعتماد على حكم العشيرة، والولاءات المناطقية، لما سمع أحد بإبراهيم عبدالرحمن الداود. ولم يقم ابراهيم عبدالرحمن داود، ولا سعيد صليبي، بالاصرار على اختيار عبدالرحمن عارف لرئاسة الجمهورية إلا خوفاً على مركزيهما من فقدان نفوذهما. وسيذكر التاريخ أنه أجرم في حق العراق مرتين. المرة الأولى عندما أصر على تنصيب عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية، وحرمان عبدالرحمن البزاز من بناء دولة دستورية. والثانية عندما خان عبدالرحمن عارف، وجلب البعثيين الى السلطة، وحرم العراق من حكم مستقر نسبياً، ومن رئيس مسالم طيب القلب. وسيذكر التاريخ أن ابراهيم عبدالرحمن داود، لمدة تقارب الثلاثة أعوام، بقي يتسلم تعليماته ورواتبه من طالب الطب المطرود، وأحد جلاوزة التعذيب البعثي، عبدالكريم الشيخلي، الشيخلي ذاته الذي كان يعمل مخبراً لجهاز الأمن قبل انقلاب ١٧ تموز. ولم يترك ابراهيم عبدالرحمن داود خدمة البعثيين إلا بعد أن قتلوا أخاه.

علاء الدين الظاهر

رياضة وسينما وحياة. . . بلا تدخين

تحية تقدير لصحيفة «الحياة»، وبعد، طالعت بإعجاب وإمتنان الخبر الذي نشر في الصفحة الرياضية من جريدتكم، في ٦/٣، تحت عنوان «كرة القدم في مقابل السيجارة»، وتناول فيه كاتب الخبر، الاستاذ ماهر عبدالجليل، إعلان الشيخ سعيد بن زايد آل نهيان ان مونديال الشباب المقبل في كرة القدم سيكون خالياً من التدخين. وأسعدتني كثيراً مقولة الكاتب ان كرة القدم والتدخين عالمان متوازيان لن يلتقيا أبداً. وقد أنهى القصة الخبرية بسؤال: متى نشاهد نجماً رياضياً عربياً أحبه الناس يقود حملة محلية لمكافحة التدخين؟ ويطيب لي إبلاغكم ان واحداً من النجوم العرب المرموقين في مجال كرة القدم بدأ المسيرة بالفعل، وهو الكابتن محمود الخطيب، لاعب كرة القدم المصري الشهير. فقد انضم الكابتن الخطيب، العام الماضي، الى الحملة العالمية التي اعدّتها منظمة الصحة العالمية حاملة شعار «رياضة بلا تدخين... جيل رياضي غير مدخن». وقد مثّل الكابتن الخطيب، وكذلك الرياضي الباكستاني الشهير عمران خان، إقليم شرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية في هذه الحملة. كما شارك الكابتن الخطيب في احتفال هذا العام، وهو نُظّم تحت شعار «سينما بلا تدخين».

القاهرة – د. ابراهيم الكوداني
(مسؤول الإعلام الاقليمي والمتحدث باسم منظمة الصحة العالمية)

ولو بالتزامن مع. . . موتهم

■ لا حلّ للنزاع الفلسطيني – الاسرائيلي خارج الأُطر المعروفة: دولتان منفصلتان (بعدما فشلت محاولات الفلسطينيين في السبعينات في طرح مشروع دولة واحدة مع اليهود وتقاسم الحقوق نفسها)، تدويل القدس ووضعها تحت اشراف دولي، اخلاء المستوطنات، أو تخيير اليهود في فلسطين والعرب في اسرائيل ما بين الرضوخ للقوانين المحلية أو الانتقال الى أراضي السلطة الأخرى. هذه الحلول بسيطة جداً، لكن تطبيقها معقّد، لأن بعض الأطراف الداخلية وبعض الدول المجاورة والمعنيّة بالصراع، ترفض ذلك. وكان تدخلها وراء فشل قمة كامب ديفيد بين باراك وعرفات، برعاية كلينتون.

السلطة الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني كانت واعية الى ان اعترافها بإسرائيل يعني اعترافاً بدولة يهودية «قابلة للحياة»، غير مهددة بالزوال؛ ما يوجب التخلي عن حق العودة. وهذا لا ينفي، بل يؤكد وجوب توفير حياة حرة وكريمة للفلسطينيين الذين يختارون البقاء في الشتات، وهذا من باب الإنسانية والشعور الوطني المتبادل، وليس طعناً في القضية. وهذه الأُطر كان يجب أن تقود المفاوضات بين الطرفين. فالمفاوضات كان يجب أن تهيئ الأجواء لهذه الحلول. والمفاوضون، في كل تحركاتهم، كان يجب أن يضعوا نصب أعينهم هذه الخطوط العريضة ولا يخرجون عنها، والسلطة الفلسطينية، في هذا المجال، قامت بما هو مطلوب، ولم تطالب إلا بما اتفق عليه، ولو على مراحل. الإسرائيليون دخلوا في التفاصيل، ليس لترتيب الأوضاع بل للخروج عن المسار الرسوم وتجاوزه، ولإبقاء الفلسطينيين ضمن دوامة التفاوض.

السلطة الفلسطينية أبقت على المنظمات المتطرفة كجيش احتياطي لترويض الاسرائيليين متى حاولوا التطاول والالتفاف على الاتفاقيات. لذلك فالمطلوب، اليوم، من الاسرائيليين، حتى بالتزامن مع العمليات ضدهم، اخلاء المستوطنات، والقيام بخطوات كبيرة في عملية السلام، ليثبتوا للعالم أنهم فعلاً يريدون السلام، وليعطوا قوةً للسلطة الوطنية على حساب المنظمات المتطرفة.

لبنان – بيتر قشّوع

أبواب التاريخ. . . الواسعة

■ لأن الاتحاد الأوروبي على وشك أن يخنع لأميركا، ويقول لها: نعم حركة «حماس» حركة مش كويسة، ويجب منع أي تمويل لها. فهل إن ذلك لم يكن كافياً لينافقهم الصحافيون، ويقولوا لهم ان حركة «حماس» حركة مقاومة مشروعة، واللي مش عاجبه يشرب من البحر!

ويأتي الدور على محمد دحلان الذي تراهن عليه اسرائيل أداة في يدها. ونحن نناشده ألا يكون السكين التي يذبح أهله وعائلته وعشيرته الفلسطينيين. إذا كان ولا بد، فعليه، على الأقل، أن يكون بعيداً من مخططات اسرائيل، وأن يكشف هذه المخططات، وبذلك يصير بطلاً في نظرنا، ويدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

فيينا – محمد عبدالله

لم تكلف نفسها ولم يكلفها احد. . . عبء الشرعية

بعد مؤتمر مدريد، وبدء المفاوضات العملية، جرت خطوات شكلت خروجاً واضحاً عن الآلية التي رسمها مؤتمر مدريد، وأدت الى جر الجانب الفلسطيني الى مفاوضات سرية اوصلت الى اتفاق اوسلو الذي أدخل القضية الفلسطينية في مستنقع الحلول الجزئية، والخطوات غير المحصنة دولياً، وأبقى زمام المبادرة بيد اسرائيل وحدها، من دون ادنى حد من حدود الرقابة الدولية، او اعتبار للشرعية الدولية، ومرجعية مدريد التي تحولت الى مجرد بيان استهلاكي لتهدئة خواطر الشعوب العربية عموماً، والشعب الفلسطيني على وجه الخصوص.

وبالعودة الى المقدمات التي اوصلت للمفاوضات السرية يصبح الخوف منها مشروعاً، لما يمكن ان تتمخض عنه من نتائج كارثية على مستقبل القضية الفلسطينية. فبعد مدريد كانت الخطوة الأولى تهميش الدور الروسي كراع ثان لعملية السلام. والآن تهمش الرباعية، بصفتها الجهة الراعية لخريطة الطريق. وبوادر ذلك كان انفراد اميركا بتفهم الملاحظات الـ١٤ للجانب الإسرائيلي، من دون العودة الى الرباعية. والخطوة الثانية إعلان اميركي واضح، صدر عن كولن باول، بانفراد الولايات المتحدة بتشكيل جهاز التنفيذ والرقابة على خريطة الطريق، واستبعاد مصر والأردن من اعادة تأهيل اجهزة الأمن الفلسطينية، واقتصار الدور على الاستخبارات الأميركية.

اما الخروج الثاني عن آلية مدريد فكان تحقيق عملية فصل المسارات التفاوضية، باستبعاد سورية ولبنان، وتسميتهما دول مساعدة على دفع عملية السلام في جانبها الأمني، في المراحل الأولى. اما الخطوة الثالثة فتهميش قرارات الشرعية الدولية، واعتماد مبدأ الأراضي المتنازع عليها، وتحقيق الفصل بين الحلول الجزئية والموقتة، وقضايا الحل النهائي، وتحويل النقاش في شأنها من مفاوضات جدية الى مجرد ندوات دولية هدفها الوحيد استرضاء الجانب الأوروبي، وإبعاد الأنظار عما يدور في المفاوضات السرية.

ولا يمكن للشعب الفلسطيني ان يتفهم تعهد الرئيس الأميركي التزام امن اسرائيل «كدولة يهودية نابضة بالحياة» وإغلاق الطريق سلفاً بوجه حق العودة، في تناقض واضح مع الطلب الأميركي، قبل العقبة، التزام اسرائيل وشارون عدم التعرض الى قضايا الحل النهائي. فنسف بوش حق العودة للاجئين الفلسطينيين، هذا الحق الذي وافق الجانب الفلسطيني على تحوله الى قضية تفاوضية في خريطة الطريق، بمعزل عن قرارات الشرعية الدولية. وعندما لا يتفهم الشعب ما يتفهمه القادة، ولا يستفتى الشعب في قضاياه المصيرية، ولا يتاح له انتخاب قيادة تمثله في المفاوضات في شكل ديموقراطي حر، ولا يحمل رئيس الوزراء المعين برنامج القاسم المشترك للشعب الفلسطيني على أكتافه، تبرز الحاجة امام قادة هذه المفاوضات الى اللجوء الى المفاوضات السرية.

إن ما طرحه ابو مازن في العقبة لم يرق الى مستوى القاسم المشترك الفلسطيني المطلوب. والبيانات التي اعلنت في العقبة لم تكلف نفسها عناء الحديث عن اي قرار من قرارات الشرعية الدولية، او التطرق الى المرجعيات التي اعلنت في خريطة الطريق. والقمة اطلقت العملية بوصفها حرباً على «الإرهاب الفلسطيني»، ولم تقيد نفسها بأي خطوة سياسية ملموسة، ولم تضع آلية لانطلاق المفاوضات، خلافاً لخريطة الطريق التي تعتورها ثغرات كثيرة.

دمشق – مصطفى قاعود (كاتب فلسطيني)